Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الإسلامية، وبعد أن كان عامل المصلحة عاملاً ثانوياً لدى الفقهاء الأقدمين، وضعه رشيد رضا في صدارة الفكر الفقهي، وذهب إلى أن الأمة لها صلاحية التشريع حسب ظروفها واحتياجاتها في ظل المبادئ العامة التي وضعها الشرع. وكان من رأيه أن الضرورات تبيح المحظورات. ومن نماذج تفكيره الفقهي افتاؤه بعدم جواز قتل المرتد عن الإسلام، إلا إذا مثل خطراً يتهدد وحدة الأمة وأضر بسلمها العام، أما المرتد لأسباب شخصية فيجب مجادلته بالحكمة والموعظة الحسنة، كما ذهب إلى أن الجهاد كعمل دفاعي عن الارض الإسلامية مشروع دائماً، أما الجهاد خارج هذه الأرض فجائز فقط عندما تستنفذ كل السبل والوسائل الأخرى لنشر الإسلام، وفي حالة الضرورة القصوى فحسب ويستتبع ذلك عدم اكراه أهل الكتاب على اعتناق الإسلام باعتبار أنه لا إكراه في الدين، ولا مبدأ يعلو على مبدأ حرية الايمان والاختيار الحر للعقيدة.

ومن هذا المنطلق ذاته شاركت (المنار) في الحوار حول قضية المرأة الذي أثاره كتاب قاسم أمين، وذهب الشيخ رضا إلى وجوب منحها مختلف حقوقها وحرياتها في ظل الضوابط الشرعية الأساسية. كما بذل صاحب المنار جهداً فكريا ملحوظا نحو انفتاح النظام الاقتصادي الإسلامي على النظام الاقتصادي العالمي الحديث، بما يؤهل المسلين للمشاركة في فعاليات العصر الاقتصادية، ويمكنهم من دفع غائلة السيطرة الأجنبية عنهم.

غير أن الشيخ رشيد رضا –كشيخه الأكبر ابن تيمية– بقدر ما كان مرنا في الفروع والمعاملات، كان متصلبا بقوة في الأصول والعقائد. وكان عنيفاً في مجادلاته ومواقفه. وتعتبر المنار من أقوى المنابر الفكرية التي قادت الهجوم ضد كتاب الشيخ على عبد الرزاق (**الإسلام واصول الحكم**) معتبرة الخلافة كفكرة، – وبغض النظر عن أشكالها – مبدأ أساسياً في تكوين الأمة، ومعتبرة الكتاب جزءاً من الغزو الفكري والحرب المعنوية ضد كيان الأمة. وشبيه بهذا كان موقفها من سائر أفكار ما عرف بالمدرسة العلمانية أو الليبرالية أو التغريبية التي كان من اعلامها لطفي السيد وطه حسين ومحمد حسين هيكل في الشطر الأول من حياته الفكرية، علماً بأن هذه المدرسة أيضاً تدين بالولاء للامام محمد عبده.